

Distr.
LIMITED

ESCWA/OES/2003/CRP.16
10 July 2003
ORIGINAL: ARABIC



المراكز اللبنانيّة للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

البنك الدولي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
ورشة العمل عن العراق والمنطقة ما بعد الحرب: قضايا
حول إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي
بيروت، ١١-٩ تموز/يوليو ٢٠٠٣

السياسات الاقتصادية في العراق الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليس، بالضرورة، آراء الإسكوا.



السياسات الاقتصادية في العراق

الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية

د باسل جودت الحسيني
مستشار وطني

برنامـج الأمم المتحدة الإنمائي
بغداد

تموز / يوليو / 2003

السياسات الاقتصادية خلال فترة ما قبل الحرب:

طال الحديث وتصاعد الأهتمام بالأقتصاد العراقي خلال فترة الحصار وبالسياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال تلك الفترة. وكان السؤال الذي يتعدد كثيراً وتثيره العديد من المنظمات الدولية والوكالات والمؤسسات المختلفة هو كيف استطاع العراق أن يصمد أمام الظروف الصعبة التي خلقها الحصار الشامل، وما هي السياسات والإجراءات التي اتخذها آنذاك للتصدي لهذه الظروف.

في الحقيقة لم تتم الإجابة على هذا التساؤل بشكل واضح ومؤكد وذلك لأسباب عديدة من أهمها:-

1- اتصفت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي بالسرية التامة وكانت أية محاولة للحصول عليها تقترب بمخاطر وخاصة إذا كان وراء هذا الجهد منظمة دولية. فلم يكن يسمح بالحصول على البيانات الخاصة بالناتج القومي الإجمالي مثلاً إلا بعد مرور خمس سنوات على إصدارها وبالأسعار الجارية ولا تعطى أية معلومات عن المنهجية التي اعتمدت في احتساب هذا المؤشر.

2- تخضع عملية احتساب الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة أسعار صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي. ولم يكن بالإمكان الحصول على تبرير مقبول عن السبب في اعتماد مثل هذا الأسلوب من الجهاز المركزي للإحصاء المسؤول عن احتساب هذه المؤشرات.

3- لا تتضمن عملية احتساب الناتج المحلي الإجمالي ولا بقية المؤشرات البيانات الخاصة بمحافظات الحكم الذاتي وهي أربيل ودهوك وال Slemani مما يجعلها غير مماثلة للقطر ككل.

بالإضافة إلى ذلك لم تكن هناك أي سياسة أو استراتيجية اقتصادية معلنة أو يمكن تخمينها مما أصبح هناك اتفاقاً شبة عام بأن العراق قد اتبع سياسة إدارة الأزمات منذ عام 1990 ولغاية كانون الأول 1995 على أساس ان الحصار حالة مؤقتة ولم يكن يتوقع أنها ستستمر لكل هذه السنين.

وقد ركزت سياسة إدارة الأزمات هذه على ثلاثة جوانب أساسية هي الأمن الغذائي والأستثمار إضافة إلى دعم الأجر والرواتب.

لقد أعطيت مسألة الأمن الغذائي أسبقية أولى بين بقية المسائل الأخرى حيث كان من المؤكد أن فرض الحصار في آب 1990 سيؤدي إلى شحة كبيرة في كمية المواد الغذائية المتوفرة في السوق بينما وأن العراق يعتمد على الاستيراد في سد نسبة 70% من احتياجاته الغذائية.

وكانت إيرادات النفط هي المصدر الأساسي لتغطية نفقات هذه الاستيرادات. لذلك اعتمدت الدولة البطاقة التموينية التي يتم بموجبها توزيع المواد الغذائية الأساسية لكافة المواطنين في عموم القطر، وقد أعلنت معظم المنظمات الدولية العاملة في العراق بأن نظام البطاقة التموينية هذا كان نظاماً ناجحاً إلى حد كبير وأنه استطاع أن ينذر العراق من مجاعة مؤكدة بالرغم من افتقار السلة الغذائية التي كانت توزع بسعر رمزي جداً إلى الكثير من العناصر الغذائية المهمة كالبروتين وبعض الفيتامينات الضرورية لجسم الإنسان. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه السلة الغذائية منذ البدء بتوزيعها وحتى عام 1997 لم تكن توفر أكثر من 1000 سعرة حرارية مع العلم أن الحاجة الأساسية الدنيا لجسم الإنسان هي 2500 سعرة حسب معيار منظمة الصحة العالمية.

إضافة إلى الحصة الغذائية تم التركيز على انتاج المحاصيل الستراتيجية مثل: الحنطة والشعير والرز والذرة وزهرة الشمس حيث الزم المنتجون بزراعة نسبة معينة من أراضيهم بالحبوب وإلزامهم بتسويقها إلى الدولة حصراً وبأسعار محددة. وقد لوحظ أن هذا التوجه في القطاع الزراعي أدى إلى ظهور نتائج سلبية كثيرة كان من أهمها اللجوء إلى زراعة أراضي ذات غلة واطئة بالحبوب دون الاكتثار بتطبيق الدورات الزراعية منعاً لتدحرج التربة إضافة إلى أن توزيع مدخلات الانتاج بأسعار مدرومة وخاصة الأسمدة الكيماوية دفع بالعديد من الفلاحين إلى بيعها إلى منتجين آخرين ومن ينتجون محاصيل ذات ربحية عالية. لذلك تم تعديل هذه السياسة بعد سنة 1996 وأصبح السعر المجزي هو المعول عليه في تحفيز المزارعين على انتاج وتسويق المحاصيل الستراتيجية.

أما في مجال سياسة الاستثمار فقد تمت مراجعة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل الدولة بشكل مباشر وأعطيت الأولوية للمشاريع الانتاجية المهمة. كما توقفت المشاريع التي تحتاج إلى النقد الأجنبي وتلك التي تم التعاقد على تنفيذها بواسطة شركات أجنبية. وكان من الطبيعي أن يكون القطاع الخاص أحد ضحايا هذه السياسة بسبب اعتماده الكبير على دعم الدولة لا سيما في مجال توفير ما يحتاجه من النقد الأجنبي

ولا بد من الإشارة هنا إلى حملة إعادة إعمار البنى الارتكازية والمرافق الانتاجية التي دمرها القصف الجوي منذ بدأ حرب الخليج في 1991/1/17. وقد ساعد تراكم الخزين من المكائن والمعدات وتوفّر مواد البناء محلياً إلى إنجاز هذه الحملة خلال فترة قياسية بدأت في منتصف عام 1991 وانتهت في نهاية عام 1993 حيث أعادت إعمار كافة ما دمر أثناء الحرب بل تجاوزته إلى إنشاء مشاريع أخرى جديدة.

وفي غياب الموارد النفطية ومحدودية إمكانية الاقتراض من الجمهور عن طريق سندات الخزينة، لجأت الدولة إلى تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الاصدار النقدي الذي أدى إلى ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار بلغت ذروته في نهاية عام 1995 حيث ارتفعت الأسعار 700 مرة مما كانت عليه عام 1988.

لقد أدت مستويات التضخم العالية هذه إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية وافقار الطبقات المتوسطة وبذلك ازدادت إلى حد كبير الطبقات الفقيرة. ولم يكن الجهاز الضريبي بالمرونة والكافحة اللازمتين لمعالجة هذا النمط الجديد من توزيع الدخل مما ساعد على تعميق التباين في مستويات الدخل.

سياسية الرواتب والأجور:

لقد حاولت الدولة اعتماد سياسة معينة لمعالجة آثار انخفاض القوة الشرائية للرواتب والأجور وذلك بمنح زيادات نسبية أو مطفقة إلا أن هذه الزيادات كانت أقل بكثير من الانخفاض الحاصل في القوة الشرائية مما تسبب في ترك الكثير من موظفي الدولة وظائفهم وخاصة الكفوئين منهم الذين استطاعوا أن يحصلوا على فرصة عمل أفضل خارج أو داخل القطر.

انسياست الاقتصادية بعد عام 1996

لقد تفاقم الوضع الاقتصادي في العراق وبلغ ذروته في كانون الأول من العام 1995 حيث تجاوز سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي حاجز الـ 3000 دينار للدولار الواحد. وبما ان معظم أسعار السلع في السوق تقاس بموجب سعر الصرف هذا، فقد أصبح متوسط راتب الموظف الذي كان بحدود 3000 دينار يعادل دولاراً واحداً بقوته الشرائية.

لقد كان وصول الحالة الاقتصادية إلى هذا المستوى المتدني وتطبيقاته على حياة الانسان العراقي بمثابة إنذار بوشوك حصول انفجار كبير أجبَر الحكومة على قبول برنامج النفط مقابل الغذاء، ومع إعلان موافقة الحكومة على هذا البرنامج خلال أقل من ثلاثة أيام انخفض سعر الصرف إلى أقل من 500 دينار للدولار الواحد مما تسبب في خسائر كبيرة للعديد من أصحاب الأعمال والتجار.

مع القبول ببرنامج النفط مقابل الغذاء أصبحت هناك قناعة لدى القيادة العراقية بأن الحصار سيستمر لفترة طويلة من الزمن ولا بد من اتخاذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون عودة الاقتصاد إلى الحالة التي وصل إليها في نهاية العام 1995. وبذلك وجه رئيس الجمهورية رسالة إلى مجلس الوزراء وتضمنت المبادئ الأساسية التي سارت عليها الدولة بعد عام 1995 مركزة على خفض الإنفاق الحكومي وبضمِنه عدم منح أية زيادة في الرواتب والأجور والتوقف عن إصدار أوراق نقدية إضافية وزيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم والغاء الاعفاءات وإعادة النظر في الدعم وإيقاف المساعدات.

بالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت بتطبيق بنود هذه الرسالة المتمثلة بأحداث توازن في موازنة الدولة والحد من وتأثير التضخم والتوقف الفعلي عن الإصدار النقدي، إلا أن الاقتصاد استمر في حالة الركود بسبب المغalaة في فرض الضرائب والرسوم والإجراءات الأخرى التي اعتمدت لسحب السيولة من السوق وزيادة ايرادات الدولة. كل ذلك تطلب اتخاذ إجراءات إضافية لتفعيل الاقتصاد العراقي وخلق فرص عمل بدأت في عام 2000 حيث شملت هذه الإجراءات منح امتيازات للمشاريع المنتجة لوسائل الانتاج وإلى تلك التي تستخدم مدخلات انتاج محلية. ومن هذه الامتيازات شمولها بالاعفاء من ضريبة الأرباح لمدة 5-10 سنوات ومنح موقع بايجارات رمزية. كما شملت هذه الاجراءات إنشاء صندوق للتنمية يهدف إلى منح قروض للمشاريع المشمولة بهذه الامتيازات.

أما في المجال الزراعي، فقد استمرت الدولة بمنح أسعار مشجعة لشراء المحاصيل الأساسية والحبوب المستخدمة في الانتاج الصناعي الا انها تركت الخيار للمزارعين بتسليم المنتجات إلى الدولة أو بيعها في السوق بما في ذلك عبر المنافذ الحدودية.

لقد تزامنت رسالة رئيس الجمهورية هذه مع الموافقة على برنامج النفط مقابل الغذاء في بداية عام 1996 الذي ركز في مراحله الأولى على توفير الغذاء حيث تحسنت محتويات الحصة التموينية بشكل ملحوظ وارتفعت السعرات الحرارية التي تقدمها للشخص الواحد إلى 2000 سعرة حرارية تقريباً. إلا انه مع ذلك فشل في تخفيض وفيات الأطفال وحالات سوء التغذية المزمنة بشكل مؤثر، اضافة إلى ذلك إن هذا البرنامج لا يمنح أي دخل نقدي للحكومة ولم يوجه لتسديد الديون الخارجية المترتبة على العراق كما هو الحال بالنسبة للتعويضات التي خصص لها البرنامج 30% من العوائد النفطية.

وبذلك بقيت الديون الخارجية الناجمة عن الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج إحدى المشاكل الأساسية التي تهدد مستقبل الاقتصاد العراقي.

الديون الخارجية:-

لقد اختلفت البيانات حول حجم الديون الخارجية للعراق، وكانت مثل هذه البيانات محاطة بالسرية التامة، إلا أنه أمكن الان الحصول على بيانات قريبة إلى الدقة. فقد أشار التقرير المقدم للأمين العام للأمم المتحدة عام 1991 أن ديون العراق بلغت آنذاك 41 مليار دولار عدا الخليجية منها لأنها كانت بمثابة منح أو مساعدات وهذه تقدر بـ 27 مليار دولار، معظم هذه الديون ناجمة عن اتفاقيات ثنائية عسكرية في الغالب عدا بعض الاتفاقيات المعقودة مع اليابان وفرنسا والصين.

إن عدم قدرة العراق على تسديد الديون بسبب الحصار وعدم قدرته على بيع النفط زاد من صعوبة الموقف، فالفوائد المتراكمة على هذه الديون لغاية عام 1991 بلغت 13 مليار دولار وبذلك أصبح مقدار الديون وفوائدها عام 1991 حوالي 54 مليون دولار.

وسع احتساب قائمة مركبة منذ ذلك العام وحتى الوقت الحاضر وبمعدل 6% فيصبح مقدار الديون حوالي 101 مليار دولار. وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ الديون الخليجية فسوف تصبح بحدود 128 مليار دولار.

ولا شك أن هذا المبلغ يعتبر عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر الذي يحتاج إلى مليارات الدولارات لاعادة اعمار ما خلفته الحرب من دمار وتحسين مستوى المعيشة.

وال المشكلة هنا أن العراق لم يستفاد من هذه الديون لأن أغلبها كانت لأغراض عسكرية . ومع ذلك فإن الفوائد المتراكمة على هذه الديون قابلة للنقاش بجدية في مفاوضات مع نادي باريس لأنها تراكمت خلال التسعينات، أي خلال فترة الحصار الذي فرض على العراق بقرار من مجلس الأمن، ومن المؤكد أن يحصل العراق على نتائج ايجابية من خلال التعاطف مع وضعه الراهن في ظل الظروف الجديدة الحالية.

ومن جهة أخرى كانت طلبات التعويض، سواء التي أقرت أو قيد الدراسة مبالغ فيها. وقد بلغت التعويضات المقررة حوالي 35 مليار دولار، في حين بلغ الحجم الإجمالي، أي حجم مبلغ الطلبات المقدمة بحدود 70 مليار دولار. وفي ضوء الظروف الراهنة كان لا بد من اعادة النظر في حجم هذه التعويضات حيث خفضت نسبة ما يستقطع لها من واردات النفط من 30% إلى 25% ثم إلى 5% بموجب قرار مجلس الأمن الأخير الخاص برفع العقوبات عن العراق.

البطالة

ومن الأعباء الأخرى التي يعاني منها العراق والتي لا تتوفر حولها أية بيانات رسمية هي مشكلة البطالة. وبالرغم من عدم توفر البيانات والاحصاءات المحدثة حول هذه الظاهرة، إلا أن هناك مؤشرات عامة يمكن اللجوء إليها واستخدامها لتقدير حجم البطالة في القطر.

لقد أظهر احصاء 1997 أن حجم السكان في سن العمل بلغ 53% من مجموع السكان أي بحدود 12 مليون شخص، إن القدرة على ايجاد فرص عمل لهذا العدد الكبير من السكان يعتمد على قدرة الدولة على الانفاق وخلق فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص.

وكما ذكرنا سابقاً أن السياسة الاقتصادية منذ عام 1995 انتهت تقليص الإنفاق الحكومي وعدم خلق وظائف جديدة أو منح زيادات في الرواتب والأجور، إضافة إلى ذلك كان دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي جزئياً بالرغم من الدعوات في السنوات الأخيرة إلى دعم هذا القطاع حيث أن الضرائب والرسوم التي ارتفعت نسبتها بشكل كبير والغاء الاعفاءات منذ عام 1995، جعلت مساهمة هذا القطاع في خلق فرص العمل ضئيلة جداً في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى ذلك بسبب الزيادة في حجم السكان في سن العمل التي تنمو بوتائر أعلى من النمو السكاني إذ بلغ معدل النمو 3.1-3.3% سنوياً في حين بلغ معدل النمو السكاني 2.9%.

ويلاحظ أن القطاع العام لا يشغل إلا 15% من قوة العمل الفعلية وهذه النسبة تمثل 7% من مجموع السكان في سن العمل، لذا فإن حجم التشغيل في القطاع العام لا يشكل نسبة مؤثرة في حجم الدخل المتحقق، ويبدو أن الإناث من السكان في سن العمل يملن إلى العمل في القطاع العام حيث ارتفعت نسبتهن من 12% عام 1968 إلى 40% عام 2000 إلا أن الصورة الإجمالية لمساهمة المرأة في قوة العمل تشير إلى انخفاض هذه المساهمة من 12% عام 1987 إلى 9% عام 1997.

ومما تقدم يلاحظ أن 40% من السكان القادرين على العمل هم في حالة بطالة، إذا تم توزيع هذه النسبة حسب الجنس وحسب المحافظات فسوف نجد أنها تتركز في مراكز المدن وأن هناك تفاوتاً واضحاً بين المحافظات من جهة وبين الريف والحضر وبين النساء والرجال من جهة أخرى.

ولا بد من التأكيد أن الاجراءات التي اعتمدت من قبل قوات الاحتلال مؤخراً بحل الجيش العراقي والأمن والمخابرات والأمن الخاص سيزيد من تفاقم المشكلة إذ لا يقل عدد هؤلاء عن مليون شخص أضف إلى ذلك توقف معظم المشاريع والمعامل عن العمل بسبب سوء الحالة الأمنية من جهة وعدم توفر الطاقة الكهربائية من جهة أخرى إضافة إلى حالة عدم اليقين المرتبطة بمجمل الأوضاع الأمنية والسياسية في القطر.

والنتيجة الطبيعية إلى مثل هذا الوضع هو زيادة نسبة البطالة بشكل كبير مما حدى بالبعض إلى القول أن معظم الشعب العراقي هو اليوم في بطالة سواء حقيقة أم مقنعة.

الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي

يعتبر التقرير الخاص بمؤشرات تطور الاقتصاد العراقي من التقارير السرية التي يقتصر تداولها على مستوى المسؤولين الكبار وربما يقتصر تداوله من قبل الوزراء فقط. بمعنى آخر إن البيانات التي يتضمنها هذا التقرير تستخدم لصنع القرار والتخطيط للمراحل اللاحقة، ومع ذلك نجد أن البيانات الواردة فيه هي بيانات لا يصعب على أي اقتصادي أن يشخص الخلل الكبير في مدى دقتها. فيشير هذا التقرير أن الدخل القومي شهد تطويراً ملحوظاً خلال المدة 1968-1999 حيث ارتفع من 812.5 مليون دينار عام 1968 إلى 5582622.6 مليون دينار عام 1999 وبذلك يكون قد حقق معدلاً سنوياً مركباً للنمو قدرة %33.

إن معدل النمو المرتفع هذا لا يمكن قبوله خلال فترة 31 سنة كانت 19 سنة منها سنوات حرب وحصار، والأسوأ من ذلك أن التقرير نفسه يشير إلى أن معدل النمو السنوي المركب خلال السنوات 1968-1980 بلغ 27.8% في حين بلغ معدل النمو هذه خلال السنوات 1980-1999، أي خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية والحصار وحرب الخليج .%36.3.

لا بد أن يكون من الصعب القبول بهذه البيانات التي تشير إلى أن معدل النمو في الدخل القومي خلال فترة تأميم النفط والتنمية الانفجارية خلال السبعينيات - كما كانت تسمى - كان أقل من معدل نموه خلال سنوات الحرب والحصار الشامل.

إن زيادة الدخل القومي من 812.5 مليون دينار عام 1968 إلى 5582622.6 لم تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الحقيقة للدينار العراقي الذي بدأ بسعر 3.1 دولار للدينار الواحد عام 1968 لينتهي بسعر صرف بلغ 2000 دينار للدولار الواحد وكان قد تجاوز ثلاثة آلاف دينار للدولار الواحد خلال العام 1995.

فالقيمة المجردة للدينار في حسابات الدخل القومي هي قيمة مضلة لا يمكن اعتمادها لأغراض التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرار.

وبطبيعة الحال اعتمدت نفس هذه البيانات في احتساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ليبين أن متوسط نصيب الفرد قد ازداد بمعدل نمو سنوي قدره %28.9

خلال الفترة من 1968-1999 وإن هذا المعدل قد ارتفع إلى 81.4% سنوياً خلال الفترة من 1990-1999.

ومن المفيد أن التقرير المذكور قد تضمن بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 1988. والجدول التالي يبين مقدار الاختلاف بين هاتين القيمتين:-

جدول رقم (1)

متوسط نصيب الفرد (دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (ملايين الدنانير)	متوسط نصيب الفرد (دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ملايين الدنانير)	السنة
1151.1	19432.2	1151.1	19432.2	1988
1080.2	18826.2	1140.7	20407.9	1989
915.2	16373.4	1277.2	22848.3	1990
387.4	7134.8	1157.1	21313.3	1991
473.1	8964.0	2998.2	56813.6	1992
683.8	13318.4	7214.2	140517.9	1993
634.9	12703.4	35178.8	703821.3	1994
505.3	10376.8	109673.9	2252263.8	1995
735.1	15527.8	121014.3	2556307.0	1996
858.7	18926.1	149134.5	3286924.7	1997
823.6	18430.7	199609.0	4467004.7	1998
1786.0	41798.3	269251.0	6301285.3	1999

ويلاحظ من بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية زيادة سنوية كبيرة تحققت خلال السنوات 1968-1999 وإن معدل النمو السنوي المركب المتحقق قد سجل وتأثر عالية خاصة خلال الفترة من عام 1990-1999 حيث سجلت معدل نمو مركب سنوي مقداره 86.7% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي و 81.2% بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد منه خلال نفس الحقبة من الزمن كما مبين في الجدول رقم (2).

وعلى النقيض من ذلك يبين الجدول رقم (1) أيضاً ان احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1988 قد أظهر تراجعاً هذه القيمة خلال السنوات 1988-1992 ثم سجلت زيادة ملحوظة خلال العامين 1992 و 1993 الذين تركزت خلالهما حملة اعادة اعمار ما خربته الحرب حيث عاد بعدها الناتج القومي بالانخفاض خلال عام 1994 ثم بدأ بالارتفاع من عام 1995 حيث شكل هذا العام طفرة كبيرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1988 بسبب البدء ببرنامج النفط

مقابل الغذاء. ومن المعتقد أن هناك خطأ كبير فيما يتعلق بقيمة الناتج المحلي الاجمالي للعام 1995. فالمعروف أن موافقة العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء كان في نهاية العام 1995 الا ان بيع النفط والبدء باستلام العوائد لم يبدأ الا في النصف الثاني من عام 1996 ويظهر الجدول كذلك أن معدل النمو المركب السنوي للفترة من 1990 – 1999 بلغت 11.0 % بسبب الاميرادات النفطية بعد عام 1996 وإن نمو متوسط نصيب الفرد منه كان 5.7 % خلال نفس الفترة . إلى جانب آخر كانت معدلات النمو السنوي المركب لمعظم الفترات الزمنية سالباً ما عدا الفترة 1990 – 1999 حيث سجلت معدلاً سنوياً قدره 5.7 % وهذه الزيادة في معدل النمو تعود إلى الورادات النفطية التي اعقبت موافقة العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء.

جدول رقم (2)

معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه

نصيب الفرد منه		الناتج القومي الاجمالي %		السنوات
بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	
-	28.4	-	32.5	1999 – 1968
-	21.3	-	25.5	1980 – 1968
-	33.0	-	37.1	1999 – 1980
5.7	81.2	11.0	86.7	1999 – 1990

الناتج المحلي الاجمالي حسب الأنشطة الزراعية

بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في النشاط الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 1988 (3447.8) مليون دينار عام 1990 وارتفعت إلى 43950.0 مليون دينار عام 1999 حيث بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة 2.7% في حين كان معدل النمو بالأسعار الجارية 98.2% خلال نفس الفترة.

وفي مجال الصناعة التحويلية، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي من 3339.5 مليون دينار عام 1990 بالأسعار الثابتة لعام 1988 إلى 3844.7 في عام 1999 حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة 1.6% فقط في حين كانت هذه النسبة تساوي 68.2% إذا ما حسبت بالأسعار الجارية.

أما قطاع الماء والكهرباء فكان أكثر ضحايا الحصار وحرب الخليج حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في هذا القطاع من 297.8 مليون دينار عام 1990 بالأسعار الثابتة لعام 1988، انخفض إلى 275.4 مليون دينار عام 1999. وبذلك سجل معدل النمو السنوي انخفاضاً بنسبة 0.9% خلال المدة المذكورة. ويعتبر قطاع البناء والتشييد من أكثر القطاعات تأثراً بالحصار وبالعواقب الناجمة عن حرب الخليج حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في هذا القطاع (3077.3) مليون دينار عام 1990 وبالأسعار الثابتة لسنة 1988، وقد انخفضت هذه القيمة إلى 229.6 مليون دينار فقط في عام 1999 ، أي أنها انخفضت بمعدل سنوي بلغ 25.1% خلال هذه المدة.

وقد كان قطاع النقل والمواصلات أوفر حظاً من القطاعين السابقين حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي في هذا القطاع من 1896.5 مليون دينار عام 1990 بالأسعار الثابتة لعام 1988 إلى 2509.9 مليون دينار في عام 1999، أي أنها زادت بمعدل نمو سنوي مركب مقداره 3.2% خلال هذه المدة.

ومن القطاعات الأخرى التي اتصفت بمعدلات نمو سلبية خلال عقد التسعينيات هو قطاع نشاط التجارة حيث انخفضت قيمة الانتاج في هذا القطاع من 2475.1 مليون دينار في عام 1990 وبالأسعار الثابتة لعام 1988، انخفضت إلى 1760.8 مليون دينار عام 1999 حيث انخفضت بمعدل سنوي مركب مقداره 3.5% خلال نفس المدة.

ولم يكن قطاع تجارة الجملة بأوفر حظاً من نشاط التجارة حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في هذا القطاع من 2143.1 مليون دينار عام 1990 وبالأسعار الثابتة لعام 1988، انخفضت إلى 1409.4 مليون دينار في عام 1999 حيث انخفضت بمعدل نمو سنوي مركب مقداره 3.7% خلال هذه الفترة.

ولم يكن قطاع تجارة الجملة بأوفر حظاً من نشاط التجارة حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في هذا القطاع من 2143.1 مليون دينار عام 1990 وبالأسعار الثابتة لعام 1988، انخفضت بمعدل نمو سنوي مركب مقداره 4.5% خلال هذه الفترة.

وشهد قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات تحسناً نسبياً خلال الأعوام 1990-1999 حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في هذا القطاع من 2037.2 مليون دينار عام 1990 وبالأسعار الثابتة لعام 1988، ارتفعت إلى 7327.8 في العام 1999 وبهذا يكون الناتج المحلي الاجمالي في هذا القطاع قد نما بمعدل نمو سنوي مركب قدره 15.3% خلال هذه المدة.

لقد تأثر قطاع خدمات التنمية الاجتماعية بالحصار وبحرب الخليج كثيراً شأنه في ذلك شأن القطاعات الأخرى وربما كان هذا التأثر أكثر شدة مما هو عليه الحال في القطاعات الأخرى، فلقد انخفضت قيمة الانتاج في هذا القطاع من 4406.5 مليون دينار عام 1990 وبالأسعار الثابتة لعام 1988 إلى 380.6 مليون دينار فقط في عام 1999. وبذلك يكون معدل النمو السنوي المركب سلبياً وبنسبة -23.8%.

ومن الواضح أن القطاع النفطي كان القطاع الوحيد الذي تضرر بشكل مباشر وفوري عند فرض الحصار على العراق إذ توقف تصدير النفط حتى قبول برنامج النفط مقابل الغذاء في عام 1996 عدا الكمية الصغيرة التي كانت تصدر إلى الأردن.

وبذلك كانت قيمة الناتج المحلي الاجمالي للنفط الخام 3019.6 مليون دينار عام 1990 وارتفعت إلى 24467.9 مليون دينار عام 1999. ومن الطبيعي أن هذه الزيادة الكبيرة حصلت بعد عام 1996.

دور القطاع الاشتراكي في توليد الناتج المحلي الاجمالي

لقد كان للقطاع الاشتراكي الدور السيادي في قطاعات النفط الخام والكهرباء والماء والبنوك والتأمين وخدمات التنمية الاجتماعية.

أما في القطاعات الأخرى فان دور القطاع الاشتراكي يختلف من قطاع إلى آخر، ففي النشاط الزراعي انخفضت نسبة مساهمة القطاع الاشتراكي إلى الصفر في

عام 1999 في حين انخفضت نسبة مساهمة القطاع الاشتراكي في قطاع الصناعة التحويلية من 63.1% عام 1980 إلى 60.8% عام 1999، وهذا يعني ان القطاع الاشتراكي ما زال يلعب دوراً كبيراً في توليد الانتاج في هذا القطاع. ولكن مساهمة القطاع الاشتراكي نشاط التشيد والبناء كانت منخفضة نسبياً ولو انها ارتفعت من 11.1% عام 1980 إلى 14.0% عام 1999.

وقد تراجعت مساهمة القطاع الاشتراكي في قطاع النقل والمواصلات بشكل مستمر منذ العام 1968 حيث انخفضت من 32.1% إلى 2.3% فقط في عام 1999.

وهناك تبذب كبير في مساهمة القطاع الاشتراكي في نشاط تجارة الجملة والفرد والفنادق والمطاعم حيث استمرت في الارتفاع منذ عام 1968 حتى بلغت 59.2% في العام 1980 ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت إلى 2.1% فقط في العام 1999.

اقتصاد العراق خلال فترة ما بعد الحرب

إن ما ورد أعلاه يوضح الحالة الاقتصادية السائدة حسبما تشير إليها المؤشرات الاقتصادية التي تمت مناقشتها في أعلاه آخذين بنظر الاعتبار درجة دقة البيانات وطرق احتسابها، أضف إلى ذلك مستوى الكفاءة العام في أداء المؤسسات الحكومية بشكل عام بعد ترك معظم الموظفين ذوي المؤهلات العالية وظائفهم بحثاً عن فرص عمل أفضل داخل وخارج القطر.

وبصورة عامة فإن صورة النشاط الاقتصادي لم تكن مطمئنة بسبب ما عانت من مشاكل وخاصة تلك التي خلفتها ظروف الحصار الذي طال لأكثر من 12 سنة. وكان من المتوقع والمعلن أن قوات الاحتلال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ستأتي بحلول ومعالجات سريعة وإن توفر المناخ الملائم للاقتصاد العراقي ليعاد تفعيله وانقاذه من التدهور الذي عانى منها خلال التسعينيات، ولكن مع الأسف لم تتخذ أية إجراءات يمكن أن يستشف منها بأن العراق قد وقف على الطريق الصحيح بالرغم من أن الحرب لم تدمر البنية التحتية بالشكل الذي حصل خلال حرب الخليج، إضافة إلى ذلك فقد ظهرت عدة مشاكل كانت على العكس مما توقعه الناس من دولة عظمى تتوجه نحو قيادة العالم ومن الوعود التي أعلنت حول مستقبل العراق الجديد مما تسببت في حالة احباط لدى الكثير من الناس وحتى بين أداء النظام السابق. ومن اهم هذه المشاكل التي تؤثر على تفعيل النشاط الاقتصادي ما يلي:-

1- الانهيار المؤسي:

من عمليات التخريب غير المبررة والتي وصفها الكثير من الناس أنها متعمدة ومخطط لها هي مسألة احرق مؤسسات الدولة بعد سرقة محتوياتها. وقد حدثت مثل هذه الأعمال وبشكل محدد في بعض محافظات القطر خلال حرب الخليج ولكن النظام السابق اعاد تلك المؤسسات إلى العمل بشكل فوري حال بسط نفوذه على تلك المناطق مرة أخرى والتي لم تستغرق أكثر من أيام معدودة.

أما أن توقف كافة أجهزة الدولة عن العمل بشكل تام بالرغم من مرور أكثر من شهرين على سقوط بغداد وبضمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وبضمها البنك المركزي فهذا أمر لا يمكن تبريره أو تفسيره.

ولا شك ان توقف مؤسسات الدولة عن العمل ومراجعة معظم الموظفين إلى موقع بديلة دون ان يتحقق اي عمل إيجابي حاسم باتجاه إيجاد موقع بديلة دائمة واعادة تقسيمها او تجديدها لتلائم عمل المؤسسات المختلفة أخذ يؤثر سلباً على نفسية الموظفين اضافة إلى المشاكل التي تخلقها النقاشات حول عدم السماح للبعثيين بالاستمرار بالعمل وعلى أي مستوى وما إلى ذلك من الحالات التي بدأت تزيد من تفاقم المشكلة وتحدد من امكانية العودة إلى الحياة الوظيفية الطبيعية في الوقت الذي تحتاج المصالح الاقتصادية للناس وجود مؤسسات الدولة ذات العلاقة بمصالحها لكي تستطيع أن تمارس عملها بشكل صحيح. ولعل هذا الوضع زاد من ترك الموظفين ذوي المؤهلات الجيدة الذي بقوا في الخدمة كل هذه السنين لوظائفهم لشعورهم بالاحباط حول مستقبل دوائرهم وهي تتخط لأكثر من شهرين دون أن يظهر بصيص ضوء في آخر النفق.

2- فقدان الأمن:

إن عدم عودة مؤسسات الدولة إلى عملها الطبيعي وخاصة دورى الأمن والشرطة زاد من حالة الفوضى التي عممت بغداد ومدن العراق بعد الحرب. فإن غياب السلطة وعدم ايقاف المتاجوزين على القانون عند حدتهم شجع الآخرين على القيام بأعمال السلب والنهب والسطوسلح على السيارات وبشكل مفتوح دون خوف من أي احد، فكيف يمكن أن يبدأ أي نشاط اقتصادي تحت مثل هذه الظروف. لعل الظاهرة المنتشرة الان هي ظاهرة ما يسمى "سوق الحرامية" يبيعون كل ما سرقوه من الدولة وغيرها

علنا وهم مسلحون ولا يأبهون بما يقومون به. وما يشجعهم على ذلك مرور قطاعات من الجيش الأمريكي بباباتهم ومدرعاتهم ولا يتدخلوا في ذلك.

3- عدم فاعلية القوانين

قد يبدو أن هذا العنوان هو تكرار لعبارة فقدان الأمن ولكن وضعه بشكل مستقل هو لتأكيد تأثر فقدان سيادة القانون على التبادل التجاري وعلى العلاقات التجارية بين الوكلاء الاقتصاديين. فعلى سبيل المثال البيع بالجملة كان قائماً على مبدأ "على التصريف" بالنسبة لبائع المفرد. وتاجر الجملة في هذه الحالة معتمداً على قوة القانون في أسترداد حقوقه إذا امتنع بائع المفرد من تسديد ما ترتب بذاته بعد بيعه للبضاعة. في الوقت الحاضر بالأمكان أن يمتنع بائع المفرد عن دفع مستحقاته وربما يهدد صاحب الجملة بالسلاح إذا طالبه بذلك لعدم مباشرة المحاكم وأجهزة الشرطة أعمالها كما ينبغي.

أما الإيجارات فقد توقف الكثير من المستأجرين بدفع بدلات الإيجار على أساس أن النشاط الاقتصادي في ركود أو لأنهم من منتسبي المؤسسات التي تم تسريحها ولم يستلموا راتباً لحد الان وما شابه ذلك من المبررات.

4- فرض الوصايا على الأسواق من بعض رجال العصابات بحجة توفير الحماية له وفرض أتاوة على التجار مما يزيد من حالة عدم اليقين وبالتالي يحجم أي نشاط اقتصادي جاد.

5- الانساب إلى بعض الأحزاب الدينية دعا الكثير من العاملين إلى التمرد على صاحب العمل وفرض شروط عمل معينة عليهم وتهديدهم إضافة إلى أعمال السرقة العلنية دون قدرة رب العمل على حماية مصالحة.

6- دور القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص

لا يمكن لأي فرد أن يتتبأ بمصير القطاع العام أو بدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فكما هو مبين في أعلاه كان القطاع العام مهيمناً على غالبية القطاعات.

نذا فإن انهياره أو تحجيم دوره دون أن يكون هناك بديلاً كفؤاً يحل محله في القيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ربما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في السوق وفي مختلف النشاطات الاقتصادية.

من جانب آخر لا بد من الإشارة إلى أن طبقة جديدة من القطاع الخاص قد ظهرت الان معظمهم من اللصوص الذين سرقوا الكثير من الموارد المالية من البنوك او السلع الكثيرة من مخازن الدولة. و هوؤلاء لا يتمتعون بالحد الأدنى من الأخلاقية التي يمكن ان يتصرف بها المنتجون في القطاع الخاص وخاصة في غياب المؤسسات الرقابية.

7- وما زاد الطين بلة هو عزوف السوق عن قبول الورقة النقدية من فئة (10000) دينار حيث أثر ذلك على التداول النقدي وخلق أزمة كبيرة في السوق دون أن تتبنى جهة ما وخاصة البنك المركزي والبنوك الأخرى الاجراءات السريعة لمعالجة هذا العمل غير المبرر. وبعد مرور أكثر من شهر تفتح عدد قليل من البنوك أبوابها لساعات محدودة من الصباح لتقوم باستبدال عدد محدد من هذه الورقة النقدية بفئات أصغر منها أو أن تودعها في الحساب. وقد أعلن مؤخراً عن اصدار عملة جديدة تحل محل العملة القديمة التي قد تحل هذه المشكلة النقدية القائمة .

8- الإعلام- كل هذه الأحداث تأتي إلى مسامعنا من خلال الإشعارات بسبب ضعف وسائل الإعلام. وقد بدأ الناس يتسائلون هل أن أمريكا فعلًا غير قادرة على إنشاء إذاعة وتلفزيون جيدين. لماذا لم يتحقق ذلك وقد مضى على سيطرتها على العراق أكثر من شهرين ، فالشعب لا يخبر بشئ وليس لديه المعرفة بما يحدث من حوله وليس له تفسير له مما جعل الناس في حالة احباط لما آل إليه الوضع في العراق والركود الذي أصاب الاقتصاد العراقي.

9- تزايد أعمال المقاومة

لقد بدأت أعمال المقاومة بالازدياد كما بدت تأخذ مناحي جديدة سواء في نوع الأسلحة المستخدمة أو في حجم الهجوم على القطاعات الأمريكية وتطور أخيراً إلى الاستمرار في تبادل النار بعد الهجوم.

١٠- يعتبر الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي من العوامل الأساسية الأخرى المؤثرة في النهوض بالنشاط الاقتصادي، وبالرغم من عدم تعرض محطات توزيد الطاقة إلى التدمير واقتصر ذلك على تخريب أجزاء صغيرة نسبياً من شبكات نقل الطاقة، إلا أن هذه المشكلة بدأت تقلق الناس كثيراً وخاصة في فصل الصيف. هذا مع العلم أن معظم المصانع لم تبدأ نشاطها بعد، وهذا يعني أنها لو بدأ فسوف يكون من الصعب الحصول على الطاقة الكهربائية لفترات تؤمن التشغيل الاقتصادي لهذه الأنشطة.

لذا فقد لجأ أصحاب المعامل التي لا بد من عملها مثل معامل الطحين والثلج والأغذية، إلى استخدام المولدات الكهربائية. إلا أن هذا الإجراء تعرض هو الآخر إلى الكثير من التوقفات بسبب شحة الوقود وحتى الديزل الذي كان دائماً وفيراً وبأسعار زهيدة حيث أصبح بياع بالسوق السوداء بأضعاف سعره الحقيقي. وبطبيعة الحال يقوم المنتج بدفع هذه الزيادة إلى المستهلك عن طريق رفع الأسعار بسبب عدم مرؤنة الطلب على معظم هذه المنتجات.

وإلى جانب الانقطاعات في التيار الكهربائي هناك الشحة أيضاً في توفر الماء الصافي والخام وما في ذلك أيضاً من تأثير سلبي على مجمل مراقب الحياة وليس فقط النشاط الاقتصادي.

كل هذه العوامل ترفع حالة عدم اليقين إلى أعلى درجاتها، والمشكلة أن الخط البياني لحالة عدم الاستقرار ما زال في ارتفاع مستمر مما له تأثير بالغ على الاستثمارات الجديدة أو بدأ تشغيل المشاريع القائمة والاستمرار بالنشاطات الاقتصادية المختلفة.

أضف إلى ذلك أنه لم يعلن بعد الآن منهاج عمل واضح من قبل قوات الاحتلال. وربما يعزى ذلك إلى تأخر تشكيل حكومة وطنية، وهذا أمر خطير آخر أدى تأخيره إلى اثارة الكثير من التساؤلات حول جدية الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

ولعل الاجراء الاقتصادي الوحيد الذي أتى به هو اطلاق الاستيراد بدون إجازة وبدون كمراكز مما أغرق الأسواق بالكثير من البضائع ذات الاستهلاك السريع والتي تتمتع بطلب عال. وهذه الخطوة قد سدت الثغرة الواسعة بين العرض والطلب على هذه السلع وأدت فعلاً إلى إنخفاض أسعارها إلا أنها استخدمت أيضاً وعلى نطاق واسع لعمليات غسيل الأموال التي سرقت من البنوك ومن المؤسسات الحكومية بكميات كبيرة جداً سواء بالنقد العراقي أو بالعملات الأجنبية.

على أية حال العراق بانتظار تشكيل حكومة وطنية للوقوف على منهاج عملها وفيما إذا كانت هذه الحكومة تستطيع أن تعيد الأمن إلى مدن العراق وأهله الطيبين. فقد أثبتت السنوات الماضية أن النشاط الاستثماري في العراق يمكن أن يحقق نتائج كبيرة ومذهلة خلال سنوات قليلة إذا ما تمعن بالأمن والاستقرار وتتوفرت لهوضوح الرؤية السياسية والاقتصادية المستقبلية.

ما علينا إلا أن نكون متفائلين ونتبقى أيدينا مرفوعة إلى السماء.
نرجو من الله أن يعين عرافنا الحبيب أن يتجاوز هذه المحنـة بأسرع وقت ممكن وبأقل التضحيـات.



